



الركود المالي وتأثيره على الأداء المالي

(بحث تحليلي لعينة من المصارف العراقية الخاصة للمدة من 2005 - 2015)

م. د. علي حميد هندي العلي م. د. حيدر جاسم عبيد الجبوري م. د. مهند حميد ياسر العطوي
Mhndhamed@yahoo.com haiderg.abed@uokufa.edu.iq alih.alali@uokufa.edu.iq
كلية الإدارة والاقتصاد / جامعة الكوفة

المستخلص

غرض البحث الحالي هو الكشف عن العلاقة فيما بين الركود المالي وانعكاساته الآتية والمستقبلية على الأداء المالي لمنظمات الاعمال وبالذات المنظمات المالية المتمثلة بالمصارف العراقية الخاصة، فتحليل الأداء المالي مهم جداً لمنظمات الاعمال من اجل تقييم الاداء في الماضي لاستشراف المستقبل وبالتالي الارتقاء بالأداء العام لها، الامر الذي ينعكس ايجاباً على تحسين قيمتها بصورة عامة، ولكن نمو الاداء وتحسين القيمة قد يتعارض مع الوضع المالي والسياسات المتبعة وبالتحديد فيما لو كانت هناك حالة من الركود المالي لدى منظمة الاعمال (عينة البحث) ، وعليه فان الشغل الشاغل في هكذا مرحلة سيكون كيفية التغلب على مرحلة الركود وبالتالي النهوض بالمنظمة وتحسين ادائها المالي رغم هذه الظروف .

تم في البحث الحالي قياس الركود المالي والاداء المالي من خلال مجموعة من المؤشرات المالية المتوافقة فيما بين المتغيرين والتي سيتم تناولها بشكل مستفيض في الجانب التطبيقي للبحث ، وبالاعتماد على البيانات المتوفرة من سوق العراق للأوراق المالية عبر تحديد المصارف الاهلية الخاصة في العراق كعينة للبحث ولسلسلة زمنية تراوحت من عام 2005 لغاية عام 2015 ، اذ تباين الوضع المالي لدى عينة البحث في هذه الفترة تبايناً ملموساً وتجلت بشكل كبير في السنوات الاخيرة بسبب الازمات المالية التي عصفت بالعالم بشكل عام والعراق بشكل خاص وما احدثته من تأثير على المؤسسات المالية وبالذات المصارف .

تم تحليل بيانات البحث باستخدام المعادلات المالية وبعض الأساليب الإحصائية بالاعتماد على مجموعة من البرامجيات الجاهزة كبرنامج (SPSS.V.20) وقد أظهرت النتائج أن الركود المالي ينعكس سلباً على الأداء المالي للمصارف (عينة البحث) ولكن بالإمكان الحد من هذا التأثير فيما لو تم دراسة الاداء في الماضي ومقارنته مع الاداء الحالي وبالتالي امكانية رسم خارطة طريق واضحة المعالم لما ستؤول اليه الاوضاع المالية مما يجعل المنظمة على اهبة الاستعداد لأي طارئ.

الكلمات المفتاحية: الركود المالي، الأداء المالي ، مؤشرات السيولة ، مؤشرات المديونية ، مؤشرات الربحية.

Abstract

The purpose of the present study is to clarify the relationship between the financial Slack and its impact on the future financial performance of organizations especially the Iraqi private banks, Analysis of financial performance is very important for business organizations to evaluate the performance in the past to the future Orientalism and thus improve the overall performance , But the performance and improve the value of the growth may be in conflict with the financial situation and policies, specifically if there was a



case of financial slack the organization, and therefore, this phase will be how to overcome the slack and therefore the advancement of the organization and improve its financial performance.

In the present study relying on data available from the Iraq Stock Exchange by identifying specific private banks in Iraq, as a sample of the study and a series of time ranging from 2005 to 2015 , the financial situation varied among the study sample in this period varied significantly and manifested dramatically in recent years due to the financial crisis that swept the world in general and Iraq in particular and wrought through the impact on financial institutions, particularly banks.

The results showed that the financial slack reflected negatively on the financial performance of banks (sample) but can reduce this effect as if they were studying past performance and compare it with the current performance and thus the possibility of drawing a roadmap clearly defined financial status, making it ready.

Keywords : Financial Slack , financial performance , Liquidity Indication , Debt Indication , Profitability Indication .

المقدمة

تسهم البنوك في التنمية الاقتصادية بشكل واضح لأي بلد لما لها من دور لا يمكن الاستغناء عنه، اذ ان تقييم صحة الاقتصاد يمكن ان يتحقق من خلال دراسة الأداء المالي للمؤسسات المالية وبالتحديد القطاع المصرفي، كون هذا القطاع شهد تغيرات متزايدة سواء من حيث عدد هذه المؤسسات او من حيث حجم الأموال التي تديرها او الأنشطة المتنوعة التي تمارسها، وعلى الرغم من التقدم والنجاحات التي حققتها المؤسسات المصرفية والمالية الا أنها لا تزال تعاني من العديد من التحديات الأمر الذي يتطلب المزيد من الجهود لتحسين جودة منتجاتها وتنوع خدماتها، فضلاً عن مواكبة التطورات السريعة التي يشهدها العالم في هذا المجال التي منها العولمة، المنافسة وضغوط ديناميكية السوق المتقلبة، مما يتطلب ايجاد طرق جديدة لتحسين اداءها وعدم الاعتماد على مؤشرات بسيطة تعكس الأداء بل تعدى ذلك الى منظور النظم متعددة الأبعاد، ولكون الركود المالي مورد غير مستثمر من قبل منظمة الأعمال وهو ما يفوق عن الحاجة المتوقعة في الامد القريب لذا بالإمكان الاستفادة منه وتسخيره بالاتجاه الذي يخدم أهداف منظمة الأعمال للحيلولة من تراجع الأداء المالي، لذا تم تقسيم البحث الى أربعة مباحث مثل الأول منها منهجية البحث ، وجاء الثاني ليبين الجانب النظري لها، في حين خصص الثالث لتوضيح الجانب التطبيقي، اما الرابع والأخير فقد خصص لبيان الاستنتاجات والتوصيات التي خرجت بها الدراسة.

المبحث الاول - منهجية البحث

اولا : مشكلة البحث

تواجه صناعة الخدمات المالية صعوبات عديدة نتيجة التحديات الراهنة، ولكون البنوك التجارية كمؤسسات مالية معتمدة بالدرجة الأساس على قبول الودائع من المودعين وهو ما يشكل 85% من طبيعة عمل تلك البنوك، وبالتالي يجعل اداء البنوك حساس جداً نتيجة التقلبات التي تؤثر على ميول المودعين وبالتالي يجعل الأداء المالي للبنوك في وضع مربك للغاية ، وبالنظر الى الجدول المستمر بين الباحثين فيما يخص



التأثير الذي تتركه الموارد الراكدة على اداء منظمات الأعمال مما دفع الباحثين الى إجراء الدراسة، فضلاً عن ندرة الدراسات التي تطرقت الى الركود المالي ، وعلى هذا الأساس برزت التساؤلات الآتية:

- ❖ ما مستوى احتفاظ المصارف المبحوثة بالأموال الراكدة وماهي مؤشراتته ؟
- ❖ ما مدى تحقيق مؤشرات الأداء المالي في المصارف المبحوثة؟
- ❖ ما هو تأثير الركود المالي على الأداء المالي في المصارف المبحوثة؟

ثانيا : اهمية البحث

تأتي أهمية البحث في الجانبين العلمي والعملي ، ففي الجانب العلمي ، سيقدم البحث ملخص عن أهم أفكار الباحثين والكتاب ولمتغيري البحث الركود المالي والاداء المالي مراعيًا في ذلك أصالة المصادر وحداتها. في حين تجلّى الجانب العملي من خلال الجانب التطبيقي لمتغيري البحث ، بالإضافة إلى تقديم معلومات وتوصيات للمصارف عينة البحث بخصوص الاعتماد على مصادر الركود المالي لزيادة امكانيات المصارف في توفير السيولة اللازمة لمواجهة الحالات غير الرغوب بها والتي تعيق تحقيق الاداء المتميز .

ثالثا : اهداف البحث

يتجلى الهدف الرئيس للبحث في قياس انعكاس الركود المالي على اداء البنوك التجارية ضمن اهداف فرعية محددة تتمثل بالآتي:

- ❖ تحليل الركود المالي للمصارف المبحوثة للفترة من 2005 الى 2015.
- ❖ تحديد مستوى الاداء المالي للمصارف المبحوثة للفترة من 2005 الى 2015.
- ❖ ايجاد علاقة التأثير ونوعها بين الركود المالي والاداء المالي للمصارف المبحوثة للفترة من 2005 الى 2015.

رابعا : فرضيات البحث

انطلقت الدراسة الحالية بعد تحديد مشكلتها وأهميتها وأهدافها من فرضيتان أساسية تم صياغتها لتكون بمثابة حلول مؤقتة للمشكلة يتم اختبارها لاحقاً للتعرف على مدى صلاحيتها للبحث ، وهذه الفرضيات هي:-

- الفرضية الرئيسية الاولى* H_1 : توجد علاقة تأثير لنسبة الاحتفاظ بالنقد في مؤشرات الاداء المصرفي.
- الفرضية الرئيسية الثانية* H_2 : توجد علاقة تأثير لنسبة الركود المالي في مؤشرات الاداء المصرفي.

خامسا : ادوات البحث

- ❖ **الجانب النظري** : استعان الباحثين في تغطية هذا الجانب من البحث بما هو متوافر من المصادر الأجنبية من الدراسات والبحوث المتوفرة على شبكة الانترنت إذ شكلت شبكة الإنترنت جانباً أساسياً في حصول الباحثين على أحدث البحوث والدراسات التي غطت الجانب النظري للبحث .
- ❖ **الجانب العملي** : استعان الباحثين بشكل رئيس على سجلات المصارف المتوفرة على موقع سوق العراق للأوراق المالية الرسمي وموقع سوق الأوراق المالية وللفترة من 2005 الى 2015.



سادساً: الموقع الاجرائي للبحث

تم تطبيق البحث على عينة من المصارف الخاصة المدرجة في سوق الاوراق المالية وهي مصرف الاستثمار العراقي، ومصرف الخليج التجاري، ومصرف الشرق الاوسط
سابعاً: المعادلات المالية والإحصائية
تم استخدام المنهج الكمي في تحليل البيانات باستخدام معادلات مالية في حساب الركود المالي والأداء المالي، اما اختبار علاقات التأثير فقد تم تحليلها باستخدام الأساليب الإحصائية والبرامجيات الجاهزة .

المبحث الثاني - الجانب النظري للبحث

اولاً : مفهوم الركود المالي وادوات قياسه

قبل ان نحدد معنى الركود المالي من المهم التوصل إلى فهم واضح للمضلة الأوسع التي يقع تحتها هذا المصطلح، اذ ان رغم وجود العديد من الاختلافات في التعريف الأساسي للركود الوارد في أدبيات الإدارة، الا ان معظم المفاهيم تتفق على مضمون مشترك الذي هو مورد غير مستغل موجود لدى المنظمة يقع في الحد الأدنى للحاجة المتوقعة (Lewis,2013:7) ويشير (Lee,2012:8) الى ان الركود بالموارد التنظيمية مهم في أداء الشركات الا ان هناك وجهتا نظر تخص الدور الذي يمارسه الركود المالي الاولى في تفسيره وفق النظرية السلوكية للشركة من خلال التأثير الايجابي للموارد الراكدة على أداء الشركة. اما وجهة النظر الثانية فقد ركزت على مشكلة الوكالة التي ترى بان الركود المالي يؤثر بشكل سلبي على اداء الشركات نتيجة استغلاله من بعض المدراء في نفقات تصب في مصالحهم الذاتية بعيداً عن أهداف الشركة.

ويؤكد (Yasir,2015:1026) على أهمية الركود المالي كمورد لتسهيل المبادرات الإستراتيجية وعلى ضرورة امتلاك الشركات من الفائض بشكل مخطط له جيداً لمواجهة التهديدات واستثمار الفرص غير المتوقعة وبالتالي يشجع الركود كبار المدراء على تقليل الخوف من عدم اليقين ، اذ يعد الركود المالي من وجهة نظر (Patzelt,2008:466) بانه من العوامل الهامة في صناعة القرارات المالية لما له من تأثير واضح على قدرة الشركة ومدى تكيفها مع الظروف البيئية، وعلى وجه التحديد يمكن القول ان المستويات العالية من الركود المالي تعمل على تعزيز دوافع المدراء لاكتساب فرص جديدة فعلاً عن طريق استثمار القدرات الحالية، كما يعد مصدراً هاماً في حرية التصرف المالي مما يسهل تطوير جميع القدرات ونمو الشركات وتطوير منتجات جديدة.

ويشير (Wang,2014:52) الى ان مفهوم الركود المالي للشركة يتمثل في النقد وما في حكمه والمطلوبات الخالية من المخاطر، كما تم تعريف الركود المالي بأنه الفائض عن الحاجة التي تجعل الشركات تسعى بحرية الى استثمار الفرص التي تمتاز بصافي قيمة حالية ايجابية والخالية او التي لا ترافقها المخاطر اذ قسم الفائض عن الحاجة المالية الى فئات ثلاثة من زاوية مختلفة، الاولى تتمثل بالتكرار المالي المتاح، والثانية هي التكرار المالي المحتمل، اما الثالثة فهي التكرار المالي القابل للاسترداد، اذ ان التكرار المالي المتاح هي الموارد المالية التي تشارك في مهام محدودة اما التكرار المالي المحتمل يمكن الحصول عليه عن طريق الاقتراض من مصادر خارجية في حين التكرار المالي القابل للاسترداد هو المورد المالي الذي يمكن استيعابه في اجراء عملية ملموسة داخل الشركة.



كما عرف (Lewis,2013:7) الركود المالي بأنه النقدية الفائضة الموجودة من الحد الأدنى للاستخدام العملي، ومع ذلك فإن العديد من التصورات حول الركود المالي تتجاهل هذا الشرط المهم، إذ يقترح بعض الباحثين استخدام مصطلحات بديلة عن الركود المالي كالنقد مثلا أو السيولة مما يحتمل ان يخلق مشاكل كون الركود المالي هو ببساطة نتاج تفضيل المدراء لتعظيم حق الملكية قبل التمويل الخارجي (الديون) مع ذلك فإن المخزون الإجمالي للنقد أو السيولة لدى الشركة لا يمكن وصفه بدقة بأنه ركود مالي، مع ذلك من المهم التمييز الواضح بين الركود المالي والسيولة بان لكل منهما تكاليف وفوائد متباينة، فالركود المالي (مصدر خمول غير ملزم باستخدام آخر) وهو أكثر تكلفة للشركات مقارنة بالسيولة والتي يمكن ان تستخدم على الأقل في استخدامات أخرى، علاوة على ذلك فالركود المالي اقل تكلفة وأسهل للوصول مقارنة بالسيولة لذلك يمكن استخدامه بشكل أكثر فاعلية بوصفه موارد تحل محل النقص في ميزانية البحث والتطوير لمتابعة الفرص الناشئة.

وكذلك قسم (Lee,2012:8)الركود المالي الى ثلاثة فئات من حيث سهولة وسرعة استرداد الموارد الراكدة مع بعض الجهد او التمييز بين الركود الذي خلق عمدا من قبل الإدارة والركود الذي وفرته البيئة، اما التقسيم الثالث فقد قسم الركود على أساس الركود الذي يمكن استيعابه والركود غير الممتص، إذ يشير الركود الى الموارد الإضافية المتاحة التي لا تترتب عليها نفقات محددة مما يجعلها متاحة بسهولة هذا النوع من الركود الذي هو اكثر مرونة على سبيل المثال النقدية وتسويق الاوراق المالية (تم قياس الركود المالي من خلال نسبة الدين الى حقوق الملكية إذ ان زيادة نسبة الدين تشير الى انخفاض مستويات الركود المحتملة) كما وتشير الدراسات الى ان اثار الركود المالي على الاداء التنظيمي يمكن ان تكون مختلفة. يمكن الاستفادة من الأموال الراكدة في الأنشطة ذات العوائد المربحة مما يزيد قدرة الشركة على الاستجابة للتغيرات غير المتوقعة في بيئتها ويعزز موقف الشركة للتحرك من التقييد بعمل واحد، ومن هذا المنطلق حدد أنصار الركود المالي أربع وظائف رئيسية تتمثل بالاتي (Cleary,2005:143):

- ❖ وفقا للرأي القائم على الموارد وهي شركة ذات الموارد غير المستخدمة او الفائضة ويمكن استفادتها من الفرص الخارجية وبالتالي تضمن نمو ثابت.
- ❖ الحجج السلوكية والتي تشير الى ان الركود يؤثر ايجاباً على التجريب والمخاطرة وبالتالي تسهيل الابتكار والتغيير وخلق مزايا تنافسية.
- ❖ تشير النظريات السلوكية بان الركود يعمل كمنطقة عازلة بين منظمات وبيئتها الخارجية مما يسهل التكيف للشركة للتغيير البيئي وبالتالي تحسين الأداء على المدى الطويل.
- ❖ وأخيرا النظرية السلوكية التي تفترض ان الشركات كتحالقات من وجهات فاعلة لهم وجهات نظر مختلفة حول المشاكل التنظيمية مما يؤدي الى تضارب الأهداف التشغيلية وعند توفر أموال راکدة بالإمكان الاستفادة منها للتخلص من هذه المشاكل.

وعلى هذا الأساس يعرف الباحثون الركود المالي بأنه الأموال الفائضة عن الحاجة المتوقعة لمنظمة الأعمال والذي يمكن تسخيره بشكل يعزز أداءها نتيجة قدرتها على استثمار الفرص المتاحة وبالتالي عدم تهديد مستقبلها.



وفي سبيل تحديد ادوات قياس الركود المالي قدم الباحثين بعض الإرشادات التي تساعد في كيفية قياس الركود المالي رغم تحديات التميز بينه وبين السيولة، اذ جادل البعض بان أفضل طريقة لقياس الركود المالي ما يزيد من الحاجة المتوقعة بين الموجودات المتداولة والمطلوبات المتداولة وقد استخدم باحثين آخرين آلية قياس الركود المالي من خلال الفرق بين النقدية المحتفظ بها لدى الشركة ومتوسط النقدية المحتفظ بها على مستوى القطاع، في حين ركزت دراسات أخرى كدراستي (Lewis, 2013:9) و (Tom, 2016:12) على ان قياس هذا المتغير يتم من خلال قسمة الأصول المتداولة الى المطلوبات المتداولة وهي الدراسات ذات النتائج التجريبية الأكثر صحة وتعميم والتي سيتم اعتمادها في دراستنا الحالية .

ثانيا : الأداء المالي وادوات قياسه

1) مفهوم الاداء المالي

ان تحليل الاداء المالي لمنظمات الاعمال اصبح عملية ليست بالسهولة التي يتصورها البعض اذ لا بد من القيام بدراسات تحليلية مفصلة لأداء هذه المنظمات بالاعتماد على البيانات الدقيقة للوصول الى النتائج العلمية السليمة، اذ يمكن تفسير هذه النتائج مالياً من خلال الحكم على الاداء المالي القوي او الضعيف، وفي ضوء النتائج التي يتم التوصل اليها يتم اتخاذ القرارات المناسبة من استثمار او تمويل كونه يعكس كما عبر عنه (Muriithi, 2016:10) قدرة منظمة الاعمال على الاستفادة من القرارات والاستراتيجيات التشغيلية والاستثمارية لتحقيق الأهداف الموضوعة.

كما ان التعرف على الاداء المالي ضروري للوصول الى ما حققته المنظمة خلال فترة من الزمن، وبالتالي معرفة فيما اذا كانت المنظمة محققة للأرباح او الخسائر اذ بين (Rani et al , 2015 : 409) ان تحليل الاداء المالي يتم عبر مقارنة الأداء من حيث الايرادات ، والنفقات، والموازنة بينهما ، إذ يستند الأداء المالي على المجموعات الأربع الكبرى من المؤشرات وهي مؤشر الربحية ومؤشر الكفاءة ومؤشر الفعالية ومؤشر السيولة، وقد اثبتى (Pastusiak et al , 2015 : 33) على ما سبق ذكره بالقول ان معرفة هذه الامور يرتبط بقوة بمستوى التحكم في الملكية والتكاليف والالتزامات والإفصاحات أو هيكل رأس المال والتي يكون لها تأثير كبير على الأداء المالي للشركات ، فالجميع في المنشأة من مساهمين واصحاب ملكية وجمهور ومجتمع يهمهم معرفة الاداء المالي للشركة من ناحية موقفها المالي وطبيعة اداؤها، وعليه فان استخدام مؤشرات التحليل المالي تساعد في التعرف على الاداء من حيث امكانية تقويمه للوصول الى امثل الطرائق للأداء ، وان معرفة الاداء المالي عبر استخدام المؤشرات لقياسه يبين مدى تحقق الاهداف كون النتائج ما هي الا انعكاس لأداء المنشأة ككل ، وما تجدر له الاشارة ان معرفة الاداء المالي للشركات لا يتوقف فقط على العوامل المحددة والثابتة التي تم توضيحها مسبقاً (أي المتغيرات تحت السيطرة) وانما يتوقف على ميزات وخصائص ومخاطر السوق وخصوصا المخاطر الاقتصادية والسياسية (Majocchi et al , 2015: 320) ، اما التحليل المالي فيعرف على انه المعالجة المنظمة للبيانات المتوفرة بهدف الحصول على معلومات تساعد في عملية اتخاذ القرار عبر تقييم اداء المنظمة في الماضي والحاضر (العامري والركابي ، 2007 : 111) نقلاً عن (الحيايى ، 2004) ،



وقد اشار (البعاج والكرعاوي ، 2015 : 287) الى ان التحليل المالي او معرفة الاداء المالي للشركة له اهمية بالغة على قرارات الكشوفات المالية عبر تحليلها واستخراج المؤشرات الملائمة للقرارات اذ يساعد هذا الامر على وضع السياسات والبرامج والخطط وكذلك تقييم اداء الادارات العليا ، بينما تم تعريف الاداء المالي بانه العملية المنهجية التي يتم في ضوئها تقييم استخدام الموارد المالية بشكل فاعل وذو كفاءة للمنشأة ومعرفة هذا الاداء هو ما يحدد المسارات الاستراتيجية التي تتخذها المنشأة لتحقيق اهدافها. ويعرف **الباحثون** الاداء المالي بانه الناتج النهائي لسياسات وعمليات المنشأة من الناحية النقدية والذي لا بد من قياسه بطرائق وادوات مختلفة لمعرفة ما اذا كان هذا الاداء يسير ضمن الاتجاه المخطط له، وعليه فان الغايات المتحققة جراء عملية التحليل المالي عديدة وتتعمد جميعها على الاداء العام للمنظمة إذ ان اهمية الاداء المالي نابعة من علاقته الوثيقة بكلفة راس المال التي تعد من الامور المهمة جدا والمؤثرة على الموازنة الرأسمالية وبالتالي فان معرفة الاداء المالي تساعد على تقييم الاداء العام للشركة ، وعلى اساس ما تقدم يتم التوصل الى حقيقة مفادها ان الاداء المالي يمثل الجوهر الاساس لكل المنشآت كونه يمثل القاعدة الاساسية ونقطة الانطلاق نحو تحقيق الفاعلية التنظيمية عبر العمليات التشغيلية للمنشأة ، وعليه لا بد من الاهتمام الكبير بهذا الميدان والعمل على تطوير طرائق قياسه عبر الادوات المالية المختلفة لتحديد مستوى الاداء المالي والتشغيلي للمنشأة (Paramasivan & Subramanian , 68 : 2009).

2) ادوات تحليل الاداء المالي

يتم التعرف على الاداء المالي للمنشأة بالاعتماد على عدة ادوات تحليلية منها التحليل العمودي لعناصر الميزانية العمومية وكشف الدخل أي تحليل قوائم المركز المالي، او التحليل الافقي الذي يعتمد على تحليل الاتجاهات الذي يقوم اساساً على دراسة سلوك كل عنصر من عناصر القوائم المالية خلال فترات مختلفة ، واما الاداة التحليلية الاكثر شيوعاً في هذا المجال فهي المؤشرات المالية اذ تعتمد على مجموعة من النسب المالية لتحليل وتقييم الاداء العام للمنظمة.

ويرى (Shim & Siegel , 2007 : 17) ان التحليل المالي ما هو الا عملية تقييم لكل من الأداء المالي الماضي للشركة وآفاقها في المستقبل، وعادة ما ينطوي على تحليل البيانات المالية للشركة وتدفعاتها النقدية ويشمل ايضا تحليل القوائم المالية وحساب النسب المختلفة ، ويتم استخدامه من قبل مجموعة من الأطراف المعنية كالدائنين والمستثمرين والمديرين لتحديد المركز المالي للشركة بالنسبة للآخرين، كما ان التحليل المالي للبيانات يمثل الوسيلة التي تعطي الصورة الكاملة عن أنشطة الشركة مصدر البيانات اذ يقوم هذا التحليل على منهج المقارنة وحسب طبيعة التحليل ، وقد اشار (احمد وحنظل ، 2012 : 252) الى ان المؤشرات المالية عديدة ولكنها قسمت الى عدة مجاميع تعكس كل مجموعة منها جانباً معيناً من جوانب عمل المنشأة فبعضها يعكس وضع السيولة والآخر يعطي صورة عن حجم المديونية وهكذا ، وقد عرف (عبد الستار و ذياب ، 2015 : 275) النسب او المؤشرات المالية بانها أي علاقة رياضية تجمع بين رقمين احدهما بسيط والآخر مقام وهذه العلاقة لا تكون ذات معنى الا من خلال مقارنتها بالنسبة ذاتها لنفس الوحدة الاقتصادية ولكل لسنوات سابقة او لوحدة اقتصادية اخرى عاملة في القطاع الصناعي نفسه.



ويرى (Ehrhardt & Brigham , 2011 : 89) ان المؤشرات المالية صممت اساساً لاستخراج المعلومات المهمة التي قد لا تكون واضحة عند دراسة وفحص القوائم المالية للشركة ، إذ ان الاداء المالي يمكن قياسه من خلال مجموعة من الابعاد واهم هذه الابعاد : الانتاجية و الربحية والمديونية ومستوى النشاط ... الخ ، وفي البحث الحالي تم الاقتصار على ثلاثة مؤشرات مالية مهمة تتعلق بثلاثة جوانب اساسية للأداء العام للمنظمة يتعلق الاول بحجم الملاءة المالية لها ، والثاني يتعلق بحجم مديونيتها ، اما المؤشر الثالث والآخر فيعتمد على المؤشر الاكثر اهمية للجميع وهو مؤشر الربحية الذي يبين حجم الارباح التي تحققها المنشأة ، وهذه المؤشرات الثلاثة تعتمد بدورها على مجموعة من النسب المالية والتي يمكن توضيحها كما يأتي (العامري ، 2013) :-

المؤشر الاول : مؤشر السيولة يُعتمد هذا المؤشر لقياس مقدرة المنشأة في تسديد التزاماتها المالية قصيرة الاجل أي حجم الملاءة المالية التي تمتلكها وان هذا المؤشر يمثل مدى قدرة المنشأة على مواجهة الالتزامات الفورية وغير المتوقعة ، ويمكن ان تستخدم نسب هذا المؤشر لتقويم المركز الائتماني للشركة ، ويحسب هذا المؤشر من خلال ما يلي :-

$$\text{Current ratio} = \frac{\text{Current assets}}{\text{Current liabilities}} \dots\dots\dots 1$$

المؤشر الثاني : مؤشر المديونية يقيس هذا المؤشر مقدرة المنشأة على سداد ديونها عند موعد استحقاقها بغض النظر عن كونها قروض طويلة او قصيرة الاجل ، ويحسب هذا المؤشر من خلال ما يلي :-

$$\text{Debt ratio} = \frac{\text{Total Liabilities}}{\text{Total Assets}} \dots\dots\dots 2$$

$$\text{Coverage ratio} = \frac{\text{EBIT}}{\text{Interest}} \dots\dots\dots 3$$

المؤشر الثالث : مؤشر الربحية يعتمد هذا المؤشر لقياس مقدرة المنشأة على توليد الارباح جراء عملياتها المختلفة ، وان نسب هذا المؤشر تستخدم من اجل الحكم على مقدرة الشركة في تحقيق الارباح عبر القيام بالنشاطات المختلفة ، ويحسب هذا المؤشر من خلال ما يلي :-

$$\text{ROA} = \frac{\text{Net Income}}{\text{Total Assets}} \dots\dots\dots 4$$

$$\text{ROE} = \frac{\text{Net Income}}{\text{Equity}} \dots\dots\dots 5$$

ومن خلال المؤشرات المالية والنسب المختارة في البحث الحالي يمكن التوصل الى معرفة الاداء المالي للمنشأة والذي يساعد بدوره على تحديد وتقييم الموارد المشاركة في العمليات التنظيمية كافة عبر تحديد الاليات التي يمكن من خلالها تنظيم وتوزيع هذه الموارد بشكل يتناسب مع كل وظيفة تنظيمية ، وما تجدر الاشارة اليه ان بعض الدراسات التي تم الاطلاع عليها والاعتماد على بعضها في تكوين هذه الدراسة اعتمدت قياس الأداء التنظيمي عبر الأداء المالي لأن معرفة الاخير تظهر الأداء المالي المباشر للمنظمات ومع ذلك لم تهمل هذه الدراسات جانباً مهماً من الجوانب التي يجب على المدراء الماليين الاهتمام بها الا وهو جانب المعرفة التي تعتبر عنصراً أساسياً في النجاح على المدى الطويل للمنظمة بسبب العوامل غير الملموسة للمعرفة والتي ترتبط إيجابياً مع الأداء المالي المستقبلي وخصوصاً في البيئة التنظيمية الحالية حيث كل شيء يتغير بسرعة، وعليه فان ضمان الأداء غير الملموس فوق الأداء المالي ضروري لتحقق الاستدامة للمنظمات (Karen & Laura , 2017 : 6) .



المبحث الثالث - التحليل المالي والاحصائي لبيانات البحث

يهتم المبحث الثالث بالتحليل المالي لبيانات المصارف العراقية للفترة من (2005-2015) المبحوثة وهي: مصرف الاستثمار العراقي، ومصرف الخليج التجاري، ومصرف الشرق الاوسط على مستوى متغيرات البحث، وهي التغير المستقل الركود المالي وفق نسبتين وهي (نسبة الاحتفاظ بالنقد ونسبة الركود المالي)، اما المتغير التابع (الاداء المالي للمصارف) فيتم تحليله وفق مؤشرات (السيولة، المديونية، الربحية) اما الجانب الاحصائي فيتم فيه اختبار العلاقة بين متغيرات الركود المالي ونسب مؤشرات الاداء للمصارف، وهي كالآتي:

اولاً: التحليل المالي لمتغيرات البحث

1. التحليل المالي للركود المالي: ان الركود المالي هو مدى احتفاظ المصارف بالنقد الذي يزيد عن حاجتها الحالية، أي ان الركود المالي هو الفرق بين نسبة احتفاظ المصرف بالنقد والمعدل القطاع المصرفي، اذ يبين جدول (1) نسبة احتفاظ المصارف المبحوثة بالنقد، ثم يليه جدول (2) الذي نوضح فيه نسبة الركود المالي المتحصل عليها من خلال الفرق بين ما يحتفظ فيه المصرف ومعدل القطاع المصرفي، وهو كالآتي:

جدول (1) نسبة الاحتفاظ بالنقد = النقد على الموجودات الكلية للمصارف المبحوثة للفترة من 2005 الى 2015

المعدل	مصرف الشرق الاوسط	مصرف الخليج التجاري	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الاستثمار العراقي	المصرف السنة
0.62	0.83	0.83	0.61	0.83	2005
0.62	0.87	0.79	0.6	0.87	2006
0.75	0.9	0.8	0.83	0.9	2007
0.8	0.92	0.71	0.85	0.92	2008
0.76	0.92	0.78	0.75	0.92	2009
0.67	0.95	0.61	0.68	0.95	2010
0.65	0.95	0.56	0.64	0.95	2011
0.66	0.95	0.62	0.42	0.95	2012
0.63	0.98	0.57	0.55	0.98	2013
0.57	0.98	0.55	0.54	0.98	2014
0.51	0.53	0.54	0.51	0.53	2015
0.77	0.89	0.67	0.64	0.89	المعدل

المصدر: اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة للمصارف عينة البحث.

يستعرض جدول (1) نسبة الاحتفاظ بالنقد لأربع مصارف للفترة من (2005-2015) اذ تبين ان المعدل العام لنسبة الاحتفاظ بالنقد لمصرف الاستثمار العراقي قد بلغت (0.89) وهي تتساوى مع مصرف الشرق الاوسط واعلى من مصرف الائتمان العراقي ومصرف الخليج التجاري، وان مصرف الائتمان العراقي ومصرف الخليج التجاري اقل نسبة احتفاظ من المصارف المبحوثة ومعدل القطاع المصرفي العام.



جدول (2) نسبة الركود المالي = الفرق بين نسبة الاحتفاظ بالنقد - معدل القطاع العام للمصارف

المبحوثة للفترة من 2005 الى 2015

السنة	المصرف العراقي	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الخليج التجاري	مصرف الشرق الاطوسط	معدل القطاع العام
2005	-0.17	0.21	-0.01	0.21	0.21	0.62
2006	0.08	0.25	-0.02	0.25	0.17	0.62
2007	0.02	0.15	0.08	0.15	0.05	0.75
2008	0.07	0.12	0.05	0.12	-0.09	0.8
2009	0.05	0.16	-0.01	0.16	0.02	0.76
2010	-0.05	0.28	0.01	0.28	-0.06	0.67
2011	-0.16	0.3	-0.01	0.3	-0.09	0.65
2012	-0.23	0.29	-0.24	0.29	-0.04	0.66
2013	-0.18	0.35	-0.08	0.35	-0.06	0.63
2014	0.07	0.41	-0.03	0.41	-0.02	0.57
2015	0.21	0.02	0	0.02	0.03	0.51
المعدل	-0.03	0.23	-0.02	0.23	0.01	0.66

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة للمصارف عينة البحث .

يُلاحظ من جدول (2) ان معدل العام لمصرف الاستثمار العراقي منخفض عن المعدل العام بنسبة (-0.03)، اما مصرف الائتمان العراقي قد زاد نسبة الاحتفاظ بالنقد على معدل القطاع المصرفي بنسبة (0.23) ويعد افضل المصارف المبحوثة بنسبة الركود المالي، اما مصرف الخليج التجاري قد انخفضت نسبة الاحتفاظ بنسبة (-0.02) عن معدل القطاع المصرفي، كما الركود المالي لمصرف الشرق الاوسط زاد عن معدل القطاع المصرفي بنسبة (0.01)، كما يلاحظ هناك تفاوت في نسبة الركود المالي وفق السلسلة الزمنية ما بين انخفاض الركود المالي وبين الزيادة الا مصرف الائتمان العراقي كانت سياسته هو الاحتفاظ بفائض من النقد.

2. التحليل المالي لأداء المصارف: يركز التحليل المالي لأداء المصارف وفق اربع نسب مهمة وهي نسبة السيولة التي تقاس من خلال قسمة الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة، اما نسبة المديونية هي نسبة المطلوبات الكلية الى الموجودات الكلية، اما نسب الربحية سيعتمد البحث على تحليل نسبة العائد على الاستثمار الذي يحسب من قسمة صافي الدخل على الموجودات الكلية، اما العائد على حق الملكية يحسب من قسمة صافي الدخل على الموجودات الكلية، وهي كالاتي:

أ. نسبة السيولة: يعرض جدول (3) نسبة السيولة لأربع مصارف للفترة من (2005-2015) اذ تبين ان المعدل العام لنسبة السيولة لمصرف الاستثمار العراقي قد بلغت (1.36) وهي الاعلى من بين المصارف الاخرى، يليه مصرف الائتمان العراقي بنسبة بلغت (1.30)، وثم مصرف الخليج التجاري بنسبة (1.25)، اما اقل نسبة سيولة كانت لمصرف الشرق الاوسط.



جدول (3) نسبة التداول = الموجودات المتداولة على المطلوبات المتداولة للمصارف المبحوثة
للفترة من 2005 الى 2015

المعدل	مصرف الشرق الايوسط	مصرف الخليج التجاري	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الاستثمار العراقي	المصرف السنة
1.140	1.011	1.154	1.120	1.140	2005
1.177	1.022	1.240	1.069	1.177	2006
1.249	1.015	1.123	1.155	1.249	2007
1.259	1.011	1.068	1.254	1.259	2008
1.301	1.016	1.161	1.298	1.301	2009
1.216	1.019	1.174	1.199	1.216	2010
1.379	1.063	1.124	1.287	1.379	2011
1.302	1.119	1.282	1.210	1.302	2012
1.383	1.103	1.411	1.325	1.383	2013
1.754	1.366	1.521	1.659	1.754	2014
1.774	1.361	1.524	1.671	1.774	2015
1.252	1.101	1.253	1.295	1.358	المعدل

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة للمصارف عينة البحث .

اما المقارنة على مستوى الفترات الزمنية كان عام (2015) اعلى نسبة سيولة اذ بلغت (1.77)، وادنى نسبة كانت لعام (2005) اذ بلغت نسبة السيولة (1.14)، ويلاحظ من ذلك ان نسبة السيولة تتراكم وتتمو مع الزمن.

ب. نسبة المديونية : يعرض جدول (4) نسبة المديونية لأربع مصارف للفترة من (2005-2015) اذ تبين ان المعدل العام لنسبة السيولة لمصرف الشرق الاوسط قد بلغت (0.84) وهي الاعلى من بين المصارف الاخرى، يليه مصرف الائتمان العراقي بنسبة بلغت (0.78)، وثم مصرف الخليج التجاري بنسبة (0.76)، اما اقل نسبة سيولة كانت لمصرف الاستثمار العراقي.

جدول (4) نسبة المديونية = المطلوبات الكلية على الموجودات الكلية للمصارف المبحوثة للفترة من
2005 الى 2015

المعدل	مصرف الشرق الايوسط	مصرف الخليج التجاري	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الاستثمار العراقي	المصرف السنة
0.867	0.953	0.775	0.883	0.856	2005
0.851	0.910	0.740	0.930	0.823	2006
0.850	0.924	0.842	0.861	0.773	2007
0.844	0.926	0.896	0.793	0.763	2008
0.803	0.901	0.807	0.766	0.737	2009
0.826	0.886	0.791	0.832	0.795	2010
0.790	0.850	0.839	0.775	0.695	2011
0.782	0.817	0.755	0.822	0.736	2012
0.735	0.806	0.680	0.751	0.702	2013
0.605	0.634	0.633	0.600	0.552	2014
0.601	0.630	0.630	0.596	0.547	2015
0.778	0.840	0.763	0.783	0.725	المعدل

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة للمصارف عينة البحث .



اما المقارنة على مستوى الفترات الزمنية كان عام (2005) اعلى نسبة مديونية اذ بلغت (0.86)، وادنى نسبة كانت لعام (2015) اذ بلغت نسبة السيولة (0.60)، ويلاحظ من ذلك ان نسبة المديونية تتخفف مع مرور الوقت، وبذلك ان نسبة المديونية على عكس نسبة السيولة اذ ان نسبة السيولة تتراكم مع الوقت ونسبة المديونية تتخفف مع مرور الوقت حسب جدول (1) و(2) وعلى مستوى هذا البحث.

ج. العائد على الاستثمار: يعرض جدول (5) نسبة العائد على الاستثمار لأربع مصارف للفترة من (2005-2015) اذ تبين ان افضل عائد على الاستثمار يحققه مصرف الخليج التجاري وقد بلغ (4%) وهو الاعلى من بين المصارف الاخرى، يليه مصرف الاستثمار العراقي بنسبة بلغ (3.4%)، وثم مصرف الائتمان العراقي بنسبة (3.2%)، اما اقل معدل عائد كان لمصرف الشرق الاوسط.

جدول (5) العائد على الاستثمار = صافي الدخل على الموجودات الكلية للمصارف المبحوثة للفترة من 2005 الى 2015

السنة	المصرف العراقي	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الخليج التجاري	مصرف الشرق الاوسط	المعدل
2005	0.035	0.020	0.033	0.035	0.030	0.030
2006	0.003	0.043	0.033	0.019	0.024	0.024
2007	0.070	0.061	0.035	0.040	0.052	0.052
2008	0.034	0.055	0.064	0.025	0.044	0.044
2009	0.024	0.021	0.031	0.021	0.024	0.024
2010	0.036	0.014	0.023	0.015	0.022	0.022
2011	0.030	0.035	0.033	0.028	0.032	0.032
2012	0.004	0.041	0.073	0.030	0.037	0.037
2013	0.051	0.019	0.061	0.027	0.040	0.040
2014	0.052	0.022	0.044	0.005	0.031	0.031
2015	0.032	0.019	0.012	0.008	0.018	0.018
المعدل	0.034	0.032	0.040	0.023	0.032	0.032

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة للمصارف عينة البحث .

اما المقارنة على مستوى الفترات الزمنية كان عام (2007) اعلى معدل عائد على الاستثمار اذ بلغ (5.2%)، وادنى نسبة كانت لعام (2015) اذ بلغ معدل العائد على الاستثمار (2%)، ويلاحظ من ذلك ان معدل العائد على الاستثمار غير مستقر فهناك تفاوت في النسب التي تتحقق وفق الفترات الزمنية.

ج. العائد على حق الملكية: يعرض جدول (6) نسبة العائد على حق الملكية اذ يتبين ان افضل عائد على حق الملكية يحققه مصرف الاستثمار العراقي وقد بلغ (32.5%) وهو الاعلى من بين المصارف الاخرى، يليه مصرف الخليج التجاري بنسبة بلغ (28.6%) ، وثم مصرف الائتمان العراقي بنسبة (28.3%)، اما اقل معدل عائد كان لمصرف الشرق الاوسط.

جدول (6) العائد على حق الملكية = صافي الدخل على حق الملكية للمصارف المبحوثة
للفترة من 2005 الى 2015

السنة	المصرف العراقي	مصرف الاستثمار العراقي	مصرف الائتمان العراقي	مصرف الخليج التجاري	مصرف الشرق الايوسط	المعدل
2005	0.177	0.145	0.265	0.086	0.168	
2006	0.186	0.094	0.282	0.12	0.171	
2007	0.297	0.217	0.2	0.124	0.210	
2008	0.297	0.275	0.171	0.112	0.214	
2009	0.326	0.307	0.229	0.136	0.250	
2010	0.259	0.227	0.233	0.145	0.216	
2011	0.357	0.342	0.201	0.206	0.277	
2012	0.313	0.313	0.351	0.229	0.302	
2013	0.358	0.327	0.389	0.262	0.334	
2014	0.508	0.464	0.424	0.45	0.462	
2015	0.502	0.404	0.397	0.379	0.421	
المعدل	0.325	0.283	0.286	0.204	0.275	

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة للمصارف عينة البحث .

اما المقارنة على مستوى الفترات الزمنية كان عام (2014) اعلى معدل عائد على حق الملكية اذ بلغ (46.2%)، وادنى نسبة كانت لعام (2005) اذ بلغ معدل العائد على حق الملكية (16%) ويلاحظ من ذلك ان معدل العائد على حق الملكية في حالة نمو مع الفترات الزمنية من (2005- 2014) لكنه انخفض في عام (2015) بنسبة (4%).

ثانيا :اختبار وتحليل علاقات التأثير لمتغيرات البحث

تم الاعتماد على تحليل الانحدار البسيط في الاختبارات الخاصة بالتعرف على تأثير (الركود المالي الاستراتيجية) في (مؤشرات الاداء المصرفي) ،كما تم اعتماد على معامل (Beta) لمعرفة التغير المتوقع في المتغير التابع (مؤشرات الاداء المصرفي) بسبب التغير الحاصل في وحدة واحدة من المتغير المستقل (الركود المالي) ، وتم الاعتماد على معامل التحديد (R^2) للتعرف على قدرة النموذج على تفسير العلاقة بين المتغيرات المستقل والمتغير التابع ، كما ان مقارنة بين قوة تأثير كل متغير من المتغيرات المستقلة قد قيست من خلال (t-test) والذي يشير الى معنوية النتائج ، فضلا عن استعمال اختبار (f) للتعرف على معنوية نموذج الانحدار ، وقد اعتمد البحث على مستوى معنوية (5%) للحكم على مدى معنوية التأثير ، حيث تم مقارنة مستوى معنوية المحتسبة مع مستوى المعنوية المعتمدة (5%) وتعد تأثيرات ذات دلالة معنوية اذا كان مستوى المعنوية المحتسبة اصغر من مستوى المعنوية المعتمدة والعكس بالعكس. وقد وضعت فرضيتين التي نصت على وجود تأثير ذات دلالة معنوية للركود المالي في المؤشرات الاداء المصرفي والتي تفرعت كل فرضية رئيسة الى اربع فرضيات فرعية، وهي كالآتي:

- اختبار الفرضية الاولى : انطلاقا من نص الفرضية الاولى التي تشير الى وجود علاقة تأثير لنسبة الاحتفاظ بالنقد في مؤشرات الاداء المصرفي والتي سيجري اختبارها كالآتي:

جدول (7) معاملات العلاقة لنسب الاحتفاظ بالنقد في ابعاد مؤشرات الاداء المصرفي

X_1	التفاصيل	السيولة Y_1	نسبة المديونية Y_2	العائد على الاستثمار Y_3	العائد على الملكية Y_4
نسبة الاحتفاظ بالنقد	قيمة (a)	0.43	0.310-	0.388	0.180-
	معامل β	0.35	0.40	0.01	0.42
	R^2 معامل التحديد	0.12	0.16	0.005	0.18
	R معامل الارتباط	0.35	0.40	0.01	0.42
	F المحسوبة	5.74	7.996	0.033	9.072
	T المحسوبة	2.396	2.828	0.045	3.012
	مستوى المعنوية	0.021	0.007	0.964	0.004
	معادلة الانحدار البسيط	$Y1=0.43 +0.35X3$	$Y2=0.310 +0.40X3$	$Y3=0.388 +0.01X3$	$Y3=0.18- +0.42X3$
	النتيجة	لا ترفض الفرضية	لا ترفض الفرضية	ترفض الفرضية	لا ترفض الفرضية

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الاحصائي .

يستعرض الجدول (7) نسبة الاحتفاظ بالنقد وما لها من علاقة تأثير في السيولة اذ بلغت قيمة معامل β (0.35) وهذا يعني ان زيادة وحدة واحدة في نسبة الاحتفاظ بالنقد تزداد السيولة بنسبة (0.35)، كما ان نسبة الاحتفاظ بالنقد لها علاقة تأثير في المديونية اذ بلغت قيمة معامل β (0.40) وهذا يعني ان زيادة وحدة واحدة في نسبة الاحتفاظ بالنقد تزداد القدرة على الدين بنسبة (0.40) ، غير ان لا توجد علاقة تأثير لنسبة الاحتفاظ بالنقد في العائد على الاستثمار اذ بلغ معامل β (0.01) وهذا يزيد من العائد على الاستثمار اذا ازدنا نسبة الاحتفاظ بالنقد بمقدار وحدة واحدة ، وان نسبة الاحتفاظ لها تأثير في العائد على الملكية اذ بلغ معامل التأثير (0.42) وبذلك جميع الفرضيات مقبولة ما عدا تأثير نسبة الاحتفاظ بالنقد في العائد على الاستثمار مرفوض .

- اختبار الفرضية الثانية : اشارت هذه الفرضية الى وجود علاقة تأثير لنسبة الركود المالي في مؤشرات الاداء المصرفي وعليه تم اختبارها كما في الجدول سيجري اختبارها كالاتي:

جدول (8) معاملات العلاقة لنسب الركود المالي في ابعاد مؤشرات الاداء المصرفي

X_1	التفاصيل	السيولة Y_1	نسبة المديونية Y_2	العائد على الاستثمار Y_3	العائد على الملكية Y_4
نسبة الركود المالي	قيمة (a)	0.906	0.302	0.395	0.112
	معامل β	0.31	0.37	0.024-	0.48
	R^2 معامل التحديد	0.10	0.13	0.001	0.23
	R معامل الارتباط	0.31	0.37	0.024-	0.48
	F المحسوبة	4.399	6.466	0.023	12.25
	T المحسوبة	2.097	2.543	0.153	3.500
	مستوى المعنوية	0.042	0.015	0.860	0.001
	معادلة الانحدار البسيط	$Y1=0.906 +0.31X3$	$Y2=0.302 +0.37X3$	$Y3=0.395 +0.024- X3$	$Y3=0.112- +0.48X3$
	النتيجة	لا ترفض الفرضية	لا ترفض الفرضية	ترفض الفرضية	لا ترفض الفرضية

المصدر : اعداد الباحثين بالاعتماد على نتائج برنامج التحليل الاحصائي .



يشير الجدول (8) الى ان نسبة الركود المالي له علاقة تأثير في السيولة اذ بلغت قيمة معامل β (0.31) وهذا يعني ان زيادة وحدة واحدة في نسبة الركود المالي تزداد السيولة بنسبة (0.31)، كما ان نسبة الركود المالي له علاقة تأثير في المديونية اذ بلغت قيمة معامل β (0.37) وهذا يعني ان زيادة وحدة واحدة في نسبة الركود المالي تزداد القدرة على الدين بنسبة (0.37)، غير ان لا توجد علاقة تأثير لنسبة الركود المالي في العائد على الاستثمار اذ بلغ معامل β (-0.024) وهذا يخفض من العائد على الاستثمار اذا ازدنا نسبة الركود المالي بمقدار وحدة واحدة ، وان نسبة الركود المالي له تأثير في العائد على الملكية اذ بلغ معامل التأثير (0.48) وبذلك فان جميع الفرضيات مقبولة ما عدا تأثير نسبة الركود المالي في العائد على الاستثمار مرفوض.

المبحث الرابع - الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات

- (1) من خلال ما اظهرته نتائج تحليل نسبة الاحتفاظ بالنقد في الجدول (1) ونسبة الركود المالي في الجدول (2) **يلاحظ** ان مصرف الائتمان العراقي كان صاحب اقل نسبة احتفاظ بالنقدية بينما مصرفي الاستثمار العراقي ، والشرق الاوسط كانا اعلى المصارف الخاصة من حيث نتائج نسبة الاحتفاظ بالنقد ، وهو ما انعكس سلباً على نتائج الركود المالي لديهم، ومن ذلك **نستنتج** ان اعتماد المصارف (عينة البحث) على النسب العالية من النقدية المحتفظ بها له تأثير كبير ومباشر على نسبة الركود المالي لدى هذه المصارف وخصوصاً عند مقارنة نتائج الركود المالي مع المعدل العام للقطاع .
- (2) بالاعتماد على مؤشرات تحليل الاداء المالي وبالذات فيما يتعلق بمؤشر السيولة من خلال نسبة التداول المبينة في الجدول (3) المعتمدة في تحليل اداء المصارف (عينة البحث) **يلاحظ** ان مصرف الخليج التجاري قد حقق افضل نسبة تداول اذ تساوت مع المعدل العام للقطاع بينما جاء مصرف الائتمان العراقي بالمرتبة الثانية من حيث نسبة التداول على الرغم من تحقيقه لأفضل نسبة ركود مالي مقارنة بالمصارف الاخرى، ومن ذلك **نستنتج** ان اعتماد سياسة استثمار عالية له تأثير مباشر على الموجودات المتداولة للمصارف.
- (3) **اشارت نتائج** تحليل الاداء المالي فيما يتعلق بمؤشرات المديونية كما في الجدول (4) ومؤشرات الربحية كما في الجدولين (5 و 6) الى تفوق مصرف الائتمان العراقي مقارنة بالمصارف الاخرى المبسوثة في عينة البحث ، فقد حقق المصرف نسبة مديونية مثلى مقارنة بمعدل القطاع ، وكذلك الحال بالنسبة للـ (ROA) والـ (ROE) ، ومن ذلك **نستنتج** ان مصرف الائتمان العراقي الذي حقق امثل نسبة ركود مالي قد حافظ على مستويات مديونية جيدة ، وايضاً حقق مؤشرات ربحية مقبولة .
- (4) **بينت نتائج** التحليل الاحصائي فيما يتعلق بالفرضية الرئيسية الاولى والثانية كما في الجدول (7 و 8) ، والفرضيات الفرعية المشتقة منهما حجم التأثير المباشر الذي يمكن ان ينتج عن نسبة الاحتفاظ بالنقد ونسبة تحليل الركود المالي على المؤشرات الخاصة بتحليل الاداء المالي ، و**يستنتج** من ذلك ان انخفاض نسبة الاحتفاظ بالنقد يلعب دوراً اساسياً في تحسين معدل العائد على حق الملكية اولاً ،



وتقليل نسبة المديونية ثانياً ، والمحافظة على نسبة سيولة معتدلة ثالثاً ، وكذلك الحال بالنسبة لنسبة الركود المالي اذ لها نفس التأثير على المؤشرات اعلاه .

ثانياً : التوصيات

- 1) ضرورة تحديد الرصيد النقدي الامثل الذي تستطيع المصارف (عينة البحث) من خلاله الحصول على السيولة المطلوبة لتلبية التزاماتها المالية الطارئة من جانب ، وتقليل تكاليف الركود المالي الناتج عن ضياع الفرص البديلة جراء عمليات الاستثمار الكبيرة في الاموال من جانبٍ اخر .
- 2) ضرورة الاخذ بمبدأ الموازنة فيما بين سياسات الاستثمار في الموجودات عبر تقدير مستوى الاستثمار الامثل من خلال علاقة التفضيل بين العائد والمخاطرة .
- 3) اعتماد سياسة الاحتفاظ بالنقد التي اعتمدها مصرف الائتمان العراقي من قبل المصارف الاخرى ، مع الاخذ بنظر الاعتبار تحديد حجم هامش امان للنقدية في سبيل مواجهة الاحتياجات النقدية غير المتوقعة .
- 4) يتوجب على المصارف (عينة البحث) باستثناء مصرف الائتمان التجاري عدم تبني سياسة الاستثمار المعتدلة للموجودات كونها انعكست بشكل سلبي على مؤشرات الربحية ، وبالذات معدلي (ROA & ROE) ، واعتماد سياسة مالية استثمارية تعمل على تقليل نسبة الركود المالي وبنفس الوقت تنعكس ايجاباً على الاداء المالي لهذه المصارف .

المصادر

اولاً : المصادر العربية

- 1) احمد ، سمير عباس و حنظل ، عبد علي ، 2012 " استخدام النسب المالية كأداة لتقييم كفاءة الاداء " مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد : 32 .
- 2) البعاج ، قاسم محمد عبد الله و الكرعوي ، نجم عبد عليوي ، 2015 " تقييم كفاءة اداء الشركة العامة للصناعات المطاطية في الديوانية باستخدام المؤشرات المالية للفترة 2009 - 2010 - 2011 " مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد 43 .
- 3) العامري ، محمد علي ابراهيم ، 2013 " الادارة المالية الحديثة " الطبعة الاولى ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان - الاردن .
- 4) العامري ، زهرة حسن و الركابي ، علي خلف ، 2007 " اهمية النسب المالية في تقويم الاداء : دراسة ميدانية في شركة المشاريع النفطية " مجلة الادارة والاقتصاد ، الجامعة المستنصرية ، العدد : 63 .
- 5) عبد الستار ، رجاء رشيد و ذياب ، خضير سلمان ، 2015 " التحليل المالي المقارن واهميته في تقويم اداء المصارف الحكومية والاهلية لمصرفي الرشيد وبغداد : حالة دراسية تطبيقي مقارنة " مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية ، العدد : 19 .



ثانيا : المصادر الاجنبية

- 1) Ehrhardt , Michael .C & Brigham , Eugene . F , 2011 " *Financial Management: Theory and Practice* " Thirteen Edition , by South-Western, a part of Cengage Learning.
- 2) Fadol . Y ,Belal . B, Said. E , 2015"*The mediating role of the extensiveness of strategic planning on the relationship between slack resources and organizational performance*" Management Decision, Vol. 53 Iss. 5 pp. 1023 – 1044.
- 3) Karen , Kyoungshin . Kim E & Laura , Watkins . Zhenqiu , 2017 " *The impact of a learning organization on performance: focusing on knowledge performance and financial performance* " by European Journal of Training and Development , Vol. 41 Iss 2 .
- 4) Lewis, Tony ,2013"*A Review and Analysis of the Effects of Financial Slack on Firm Innovation*" Dissertation, University of Wisconsin–Milwaukee.
- 5) Lee, Sanghoon ,2012"*Corporate Governance, Financial Slack and Firm Performance :A Comparative Study between US and UK*" Seoul Journal of Business, Vol 18, No 1.
- 6) Majocchi , Antonio & Valle , Luciana Dalla & D'Angelo , Alfredo , 2015 " *Internationalisation, cultural distance and country characteristics: a Bayesian analysis of SMEs financial performance* " by Journal of Business Economics and Management , Volume 16(2): 307–324 .
- 7) Muriithi.J.K, 2016,"*Effect Of Financial Risk On Financial Performance Of Commercial Banks In Kenya*" Thesis ,University Of Agriculture And Technology.
- 8) Paramasivan , C & Subramanian , T , 2009 " *Financial Management* " by New Age International (P) Ltd.
- 9) Pastusiak , Radosław & Miszczyńskab , Katarzyna & Krzeczewski , Bartomiej , 2015 " *Does public offering improve company's financial performance? The example of Poland* " by Economic Research-Ekonomska Istraživanja , VO L. 29, NO . 1, 32–49 .
- 10) Patzelt . H , Shepherd. D, Deeds .D , Bradley. S,2008" *Financial slack and venture managers' decisions to seek a new alliance*" Journal of Business Venturing 23 .Pp465–481.
- 11) Rani , Neelam & Yadav , Surendra . S & Jain , P K , 2015 " *Financial performance analysis of mergers and acquisitions: evidence from India*" by International Journal of Commerce and Management , Vol. 25 , Iss 4 , pp. 402 – 423 .
- 12) Shim , Jae . K & Siegel , Joel .G , 2007 " *Financial Management* " Third Edition , by The McGraw-Hill Companies, Inc.
- 13) Sean , Cleary,2005"*Corporate investment and financial slack: international evidence*", International Journal of Managerial Finance, Vol. 1 Iss 3 pp. 140 – 163.
- 14) Tom D. de Boer, 2016" *The influence of slack resources on the financial performance of ambidextrous firms*", Thesis, Utrecht university.
- 15) Wang, Jie ,2014" *Research on the Influence of Financial Slack on Investment Based on Empirical Analysis of China's A-Share Listed Company in Manufacturing Industry* "International Journal of Business Administration Vol. 5, No. 4.
- 16) Yasir. F, Belal .B, Said. E , 2015"*The mediating role of the extensiveness of strategic planning on the relationship between slack resources and organizational performance*" Management Decision, Vol. 53 Iss 5 pp. 1023 – 1044.